

وموافقية بقوله: «بل هو وفاق لهم، لأنهم علمونا وأصلوا لنا أصلا صحيحا، فلا ينبغي أن ننقضه ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجهة للاعراب، وهو موجود في يَفْعَلْنَ وتَفَعَّلْنَ، فمتى وُجِدَت الزوائد الأربع وُجِدَت المضارعة، وإذا وُجِدَت المضارعة وُجِدَ الإعراب (١)».

وقد نسب أبوحيان هذا المذهب لابن درستويه أيضا (٢) .

٣ - لا يكون إعراب شيء في غيره أو لا يتقدر إعراب شيء في غيره:

وهذا أصله في إعراب الأفعال الخمسة، ولذلك فهو يعربها على النحو التالي: في حال النصب والجزم الاعراب مقدر قبل الضمير، ومثل الفعل عنده مثل الاسم المضاف الى ضمير المتكلم، ويرد على من يقول: إن إعراب هذه الأفعال بحذف النون يقول: وليس زوال النون وحذفها هو الاعراب لأنه مستحيل أن يحول بين حرف الاعراب وبين إعرابه اسم فاعل أو غير فاعل، مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعرابا وعلامة لشيء في أصل الكلام ومعقوله (٣) .

أما في حال الرفع فالنون نائبة عن حركة الاعراب، وقد علل امتياز حال الرفع بهذا الإعراب، بأن هذه الأفعال تكون حينئذ واقعة موقع الاسماء، ووقوعها هذا الموقع بالاضافة الى مشابهتها للجمع المسلم والمثنى من حيث انتهاؤها بحرف مد ولين، ومشاركتها لهما في المعنى، دعاهم هذا إلى أن يلحقوا بها النون، فهي محمولة على الأسماء في لحاق هذه النون، لما كانت تقع موقع الأسماء في حال الرفع.

ولما كان الفعل في حال النصب والجزم لا يقع هذا الموقع، فقد بقى إعرابه على أصله، ولم تنفعه المشابهة والمشاركة المتقدمتان.

(١) ن. م. ١١١

(٢) الارتشاف ٢٧٠ وينظر البحر المحيط ٢/٢٣٥، ٢٣٦، وشرح التسهيل للمرادى ١ ورقة ٨، والاشباه والنظائر ٢٥٧/١.

(٣) النتائج ١١٠.